

## وثيقة تاريخية

### الحجة المضادة لإقامة دولة يهودية في فلسطين:

#### شهادة ألبرت حوراني أمام لجنة التحقيق الأنكلو أميركية سنة 1946\*

يعتبر ألبرت حوراني (1915 - 1993)، وهو أستاذ ارتبط اسمه بجامعة أكسفورد (كلية مغدالين، وكلية سانت أنطوني) لمدة تزيد على ثلاثين عاماً، ومن المؤرخين البارزين للشرق الأوسط في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، ومؤلف كثير من الكتب بما في ذلك: "الفكر العربي في عصر النهضة"، "أوروبا والشرق الأوسط"، "تاريخ الشعوب العربية". وقبل أن يشرع حوراني في مهنة التدريس في أكسفورد، عمل مديراً للأبحاث في المكتب العربي في القدس، وكان في سنة 1946 واحداً من أربعة رجالات عرب (الأخرون هم جمال الحسيني وعوني عبد الهادي وأحمد الشقيري) أدلوا بشهاداتهم أمام لجنة التحقيق الأنكلو أميركية التي دعيت لمراجعة المشكلة الفلسطينية في ضوء وضع المهاجرين اليهود في أوروبا.

للحصول على خلفية مفصلة عن السياسة المحلية والإقليمية والدولية التي أفضت إلى هذه الشهادة، أنظر: وليد الخالدي، "حول ألبرت حوراني والمكتب العربي واللجنة الأنكلو أميركية لسنة 1946" في هذا العدد. وفيما يلي النص الكامل لشهادة حوراني الشفهية، وهي آخر شهادة يقدمها الجانب العربي.

السيد الرئيس، أعتقد أن الأفضل أن أتحدث باقتضاب بقدر ما يتلاءم مع التعبير عن معظم أفكاره المهمة. لذا لن أتناول بالتفصيل الأسس التي تمت تغطيتها فعلاً في الأدلة الخطية التي تقدمنا بها، وسأستخدم الوقت الممنوح لي في الرد على أسئلة محددة أثرت في سياق التحقيق الذي تجرونه، وفي التعامل مع بعض الاعتبارات التي قد تكون ماثلة في أذهانكم. لكن قبل ذلك، ولأنني أتكلم كعضو في المكتب العربي - وكأخر شاهد يظهر من الجانب العربي كما أعتقد - أرى أن من الصواب التشديد، من دون تفصيل ما لا يحتاج إلى مزيد من التفصيل، على معارضة الأمة العربية التي لا يمكن أن تتغير لمحاولة فرض دولة يهودية عليها. وتقوم هذه المعارضة على اعتقاد راسخ بالحقوق الثابتة، وعلى اقتناع بظلم إجبار شعب مستقر منذ أمد بعيد على قبول مهاجرين من دون طلب موافقته وضد إرادته المعروفة والمعلنة؛ ظلم تحويل الأكترية إلى أقلية في بلدها؛ ظلم الامتناع من منح الحكم الذاتي إلى أن يصبح الصهيونيون في موقع الأكترية ويتمكنون من الاستفادة من ذلك الموقع. وتستند المعارضة العربية أيضاً إلى أخطار الصهيونية التي تهدد بتشويه التطور الطبيعي للسلام العربي بأكمله - الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والفكري - وتهدد، أيضاً، بإحداث اضطراب في حياة العالم العربي على مدى أجيال مقبلة، إن لم يكن بالهيمنة عليه.

لقد أكد الشعب العربي على لسان زعمائه المسؤولين، مراراً وتكراراً، أن الحل الوحيد العادل والعملي للمشكلة الفلسطينية يكمن في جعل فلسطين، بأقل قدر ممكن من التأخير، دولة تحكم نفسها بنفسها، بأكثرية عربية، لكن مع منح المواطنين اليهود في فلسطين الحقوق الكاملة. دولة تنضم إلى الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية على قدم المساواة مع الدول العربية الأخرى؛ دولة تبت فيها المسائل التي تهم الجميع، مثل الهجرة، عن طريق الإجراء الديمقراطي المعتاد بما ينسجم مع إرادة الأغلبية.

لا أنوي، كما قلت، أن أدخل في تفصيلات الاعتراضات العربية على الصهيونية أو المقترحات العربية لحل المشكلة، إذ تم التعبير عنها بإسهاب في الأدلة الخطية التي بسطناها أمامكم. لكنني أرغب في إبداء ملاحظة واحدة، وهي أنه حتى الرفضون للمقترحات العربية لا يسعهم إنكار تمتعها بميزة واحدة: إنها على الأقل مقترحات تقدم حلاً نهائياً ومحددًا للمشكلة.

تتسم المقترحات الصهيونية بمظهر النهائية أيضاً، مع أننا نعتقد أن تطبيقها مستحيل. وإذا ما جرت محاولة وضعها موضع التطبيق، فسينطوي ذلك على ظلم رهيب ولا يمكن تنفيذها من دون وقوع أعمال قمع واضطرابات مخيفة، مع ما يصاحب ذلك من مخاطر تدمير بنية الشرق الأوسط السياسية بأكملها.

لقد اتضح للجنة أن الصهيونيين يريدون دولة، ولا شيء سواها. وأشار هنا إلى جواب بن - غوريون عندما سئل إذا كان يقبل بإنقاذ أرواح 100.000 يهودي ألماني في مقابل التخلي عن فكرة الدولة اليهودية، فقال لا. يبدو لي أن الخيارات واضحة تماماً: إما أن يسعى المرء لإقامة دولة يهودية مع كل المخاطر التي ينطوي عليها ذلك، وإما أن يسعى لتطبيق المقترحات العربية. مع ذلك، قد يكون هناك اعتقاد بإمكان تجنب أمرين أحدهما مر، وإيجاد حل وسط للمشكلة. وأنا أعتقد أن هذه الحلول الوسط كلها وهمية، لكن يجب تفحصها، وأقترح أن أتفحص ثلاثة منها بأكبر قدر ممكن من الإيجاز: الأول، التقسيم؛ الثاني، اقتراح الدكتور ماغنس إنشاء دولة ثنائية القومية؛ الثالث، الاقتراح الذي لم يتبلور بعد، لكنني أعتقد أنه شائع، وهو استقدام عدد معين من المهاجرين، ولنقل 100.000، بأقل وقت ممكن من التأخير، مع منح قدر معين من الحكم الذاتي، من دون تأخير كبير أيضاً، لكن على أن يوجّل الحل النهائي للمشكلة إلى المستقبل.

أولاً: فكرة التقسيم. لا حاجة بي إلى التشديد على أن جوهر الاعتراض العربي على ذلك نابع من المبدأ. فإذا كان العرب يعترضون من حيث المبدأ على إقامة دولة يهودية في فلسطين بأكملها، لا يمكنهم الاعتراض عليها والقبول بها في جزء من البلد. وإذا ما قبلوا بها من حيث المبدأ في جزء من فلسطين، لا يسعهم أن يعارضوها من حيث المبدأ في فلسطين بأكملها. وليس لحجم الدولة اليهودية، أو امتدادها، صلة بمسألة المبدأ.

إلى جانب ذلك، هناك صعوبات عملية خطيرة تقف في وجه التقسيم (وهي صعوبات تم تناولها أخيراً في تقرير لجنة وودهديد): صعوبات تتعلق بالإدارة والمالية والتجارة. والصعوبات الناشئة عن حصر الدولة العربية في القسم الجبلي من البلد بشكل رئيسي، وهو قسم فقير ويعاني فعلاً جراء الاكتظاظ السكاني الريفي. والصعوبة الأهم من ذلك كله أنه أياً تكن حدود الدولة اليهودية في أية محاولة لرسمها، فستضم أقلية عربية كبيرة فيها، ولا يمكن نقل هذه الأقلية بالقوة لأنك لا تستطيع إجبار الفلاحين على الانتقال. وكذلك لا يمكن مبادلتها، إذ لن يكون هناك أقلية يهودية مماثلة في الدولة العربية يمكن مبادلتها بها.

اعترفت لجنة بيل، كما تذكرون، بصعوبات التقسيم العملية وقالت إنها تبدو أعظم كلما أنعمت النظر فيها. لكن مع ذلك، شرحت اللجنة بأن التقسيم يبقى الأمل الوحيد لسلام دائم. وأعتقد أن هذا الأمل وهم. كما أعتقد أن التقسيم يتعارض مع الغرض الفعلي للسلام أكثر من أي حل آخر، وذلك لمجموعتين من الأسباب:

الأولى، لأن من الواضح أن إقامة دولة يهودية في قسم من فلسطين لن ترضي الأغلبية العظمى من الصهيونيين الذين يريدون الهيمنة السياسية على فلسطين كلها، على الأقل. وإذا ما حصلوا على دولة في قسم من فلسطين، فسيغريهم ذلك باستخدامها خطوة أولى للضغط من أجل تحقيق مطالب أخرى. لن ترضيهم إقامة دولة يهودية في قسم من فلسطين، لكنها ستقوي موقفهم وتشجعهم على المطالبة بالمزيد. هذا من جهة. من جهة أخرى، حتى إذا قبلوا بالتقسيم في المقام الأول، فثمة عوامل أخرى مؤثرة ستدفعهم، عاجلاً أو آجلاً (وعاجلاً على الأرجح)، إلى النزاع المحتوم مع العالم العربي المحيط بهم. إذ هناك قوة محرّكة في الصهيونية ستقودهم إلى الخراب، ما لم يتم كبحها الآن. وستجبرهم عوامل كثيرة على النزاع مع العالم العربي - الحاجة إلى التعامل مع الأقلية العربية التي لن ترضى طوعاً بأن تكون من رعايا دولة يهودية، وستثور وتحتج، وسيلقى احتجاجها العون الفاعل من البلاد العربية المحيطة.

وبالتالي، ولأسباب تتعلق بالأمن الداخلي، وللتعامل مع الأقلية العربية، ستدفع الدولة اليهودية إلى النزاع مع البلاد المحيطة. كما أنني أتصور أنه يمكن في أوضاع معينة أن تكون ضغوط السكان في الدولة اليهودية قوية جداً بحيث توجه أفكار حكومتها إلى التوسع، إما لإسكان المهاجرين اليهود خارج الدولة اليهودية، وإما لطرد الأقلية العربية. وقد تدفع في بعض الأوضاع أيضاً إلى التوسع بسبب الحاجة إلى تأمين أسواق مستقرة لمنتجاتها الصناعية.

انتقل ثانياً إلى اقتراح الدكتور ماغنس بإقامة دولة ثنائية القومية. وقبل أن أتفحصه بالتفصيل، ثمة بيان طلب مني الإدلاء به. في الأدلة التي ساقها الدكتور ماغنس أمامكم، تحدث عن اتفاق عُقد بين قادة عرب ويهود بارزين في سنة 1936. وذكر أنه جرى توقيع الاتفاق - أو لمّح ضمناً إلى توقيعه - من جانب قادة عرب بارزين

في هذا البلد بطلب من اللجنة العربية العليا وأعضائها، ومن المدير العام للمكاتب العربية أيضاً. وإذا تحدثت بالتأكيد بلسان كل المسؤولين العرب في هذا البلد، فإنني أود أن أنكر تماماً وبأقصى شدة أن يكون قد تم توقيع مثل هذا الاتفاق بين الدكتور ماغنس وأي شخص يمكن اعتباره قائداً عربياً بارزاً في فلسطين. أذكر أنني التقيت الدكتور ماغنس قبل هذه الجلسة، وقد فوّض إليّ القول إن البيان الذي أدلى به لا يقصد الذهاب إلى ذلك المعنى الضمني، وإن أياً من القادة العرب البارزين لم يوقع المقترحات قط.

**السيد جَسْتَس سنغلتون:** لم أفهم من قوله إنها وُقعت. لست واثقاً تماماً، لكن أعتقد أنه قال إن هناك مقترحات، وإنه حدث اتفاق إلى حد ما بشأن تلك المسألة.

**السيد حوراني:** أعتقد أنه ذكر التوقيع في مرحلة ما.

**السيد جَسْتَس سنغلتون:** هل هناك خلاف بينك وبين الدكتور ماغنس؟

**السيد حوراني:** لا، لا يوجد خلاف؛ لقد توصلنا إلى اتفاق. وعلى غرار التقسيم، فإن الاعتراض العربي الأساسي على اقتراح الدكتور ماغنس يتصل بالمبدأ، وهو ما لا حاجة بي إلى الإسهاب فيه أيضاً، واعتراض على مبدأ المزيد من الهجرة الذي ينطوي عليه، وعلى التنازل للصهيونيين عن أكثر مما يمكنهم المطالبة به بصورة شرعية، وعلى إضعاف طابع فلسطين العربي، وعلى الإقرار بمبدأ الوطن القومي [اليهودي].

ثمة اعتراضات أخرى، بالإضافة إلى هذه الاعتراضات المبدئية. لقد أقر الدكتور ماغنس، بعد سؤاله، بأن القوة قد تكون ضرورية لجلب الـ 100.000 مهاجر الذين طلب إحضارهم على الفور. ويبدو لي أن ذلك يدمر الأساس الخلفي لمقترحاته. فالميزة العظيمة التي، كما أُلح دائماً في مقترحاته، هي أنها تجعل الحلم ممكناً والقوة غير ضرورية، لكنه الآن راغب في عرض القوة في بداية العملية، أو التفكير في استخدامها كما يبدو، وسيؤدي ذلك إلى نتيجتين فوريتين:

الأولى: سيكون من المتعذر التوصل إلى اتفاق إذا استخدمت القوة في بداية اقتراح ما.

ثانياً: إذا كانت القوة ستستخدم أصلاً، فربما يجدر استخدامها دعماً للسياسة التي تحمل في طياتها ما يزكي هذه السياسة.

ومرة أخرى، لا يمكن أن تنجح الدولة ثنائية القومية التي يقترحها الدكتور ماغنس إلا بوجود روح من التعاون والثقة، وتوفير الوحدة التي تقوم عليها لتحديد الاختلافات الطائفية. لكن تلك الروح غير موجودة في فلسطين. ولو وجدت لما نشأت المشكلة بأكملها بهذا الشكل، ولما كان اقتراح الدكتور ماغنس ضرورياً. ونظراً إلى أنها غير موجودة، فإن الحل الذي يقترحه الدكتور ماغنس مستحيل في الأوضاع الحالية. ولو كان ممكناً - إذا كان يمكن إقامة دولة ثنائية القومية - فسيقود إلى واحد من أمرين: إما إلى طريق مسدود تماماً ربما ينطوي على تدخل القوى الأجنبية، وإما إلى هيمنة الاعتبارات الطائفية على حياة الدولة بأكملها.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التكافؤ الذي يقترحه الدكتور ماغنس غير كامل كما يبدو. فعلى العرب، كما نفهم من مقترحاته، تقديم تنازل فوري بالنسبة إلى عدد المهاجرين، في مقابل منحهم حكماً ذاتياً في وقت ما في المستقبل. ومرة أخرى، لن يمنح الحكم الذاتي بشكل مطلق، وإنما سيكون مشروطاً بتوصل اليهود والعرب إلى طريقة لإحلال السلام. ومرة أخرى أيضاً، سيكون الحكم الذاتي عند إقامته غير كامل، هذا إذا أُقيم. فربما الدولة، كما نفهم من خطة الدكتور ماغنس، يمتلك حق النقض، ويمثل الشعب لن يضعوا مسودة الدستور وإنما الأمم المتحدة، وثمة دوائر - وأعتقد أنه ذكر بينها دائرة التربية - لن تُمنح رئاستها لا لعربي، ولا لليهودي.

هناك اعتراض أخير على خطة الدكتور ماغنس، وربما يكون الأكثر خطورة من كل ما سبق. فالدكتور ماغنس يتمتع بنزاهة وإخلاص لا يشك أحد فيهما، لكن من الواضح بالنسبة إليّ أنه يمثل شريحة صغيرة جداً من المجتمع اليهودي في فلسطين. وإذا ما نُفذ مخططه، فربما يرضي ذلك الدكتور ماغنس ومؤيديه، لكنه لن يرضي الأغلبية العظمى من الصهيونيين. وإذا أنشئت دولة ثنائية القومية، ربما يستبعد الدكتور ماغنس ومجموعته وتستخدم أغلبية الصهيونيين ما حققه لهم من أجل الضغط لتحقيق مطالبهم التالية. بعبارة أخرى: قد يكون الدكتور ماغنس الضحية الأولى للصهيونية السياسية.

أنتقل الآن إلى المجموعة الثالثة من المقترحات التي ذكرتها، وهي عبارة اقتراح بهذا المعنى: المشكلة حادة

جداً؛ وثمة صعوبات لدى كلا الجانبين، وهناك توازن في الحق والعدالة، ولذلك لا يمكننا أن نأمل بحل حاسم في الوقت الراهن، لكن يمكننا الآن استقدام عدد معين من المهاجرين: 100.000 مهاجر؛ ويمكننا اتخاذ الخطوات الأولى في اتجاه منح مواطني هذا البلد المسؤولية الإدارية بصورة متدرجة، ويمكننا أن نؤجل التسوية النهائية إلى يوم ما في المستقبل، ربما عندما تصبح الأمور أفضل مما هي عليه اليوم. هنا ثانية يعترض العرب على مثل هذا الحل من حيث المبدأ، وليس لعدد المهاجرين الذين سيستقدمون صلة بالموضوع. فلا يسع العرب البتة القبول بأي هجرة تفرض عليهم، بل لا يمكنهم حتى التفكير في مسألة الهجرة بشكل مفيد ما داموا محرومين من المسؤولية عن مصيرهم. وأول شرط كي يصبح التفكير في الهجرة ممكناً هو منحهم المسؤولية عن إدارة شؤونهم الوطنية.

ثم إن العرب لا يفهمون بأي حق تطلب بريطانيا العظمى والولايات المتحدة منهم أن يتحملوا العبء الرئيسي لحل مشكلة اللاجئين. فهم لا يتحملون الذنب في نشوء تلك المشكلة، بل إن الذنب يقع على عاتق الأوروبيين. وقد أجبر العرب فعلاً على تحمل ما يزيد على حصتهم العادلة في حل المشكلة اليهودية. وأعرف جيداً الردود المعتادة على هذا الاعتراض: الجواب هو أن من الصعب إقرار القوانين الضرورية لذلك في الكونغرس الأميركي أو البرلمان البريطاني، والجواب هو أن اليهود يفضلون المجيء إلى فلسطين. لكن مع ذلك فإنني غير مقتنع، ولا أعتقد أن ثمة أي عربي مقتنع، بأن بريطانيا العظمى والولايات المتحدة فعلتا كل ما يمكنهما لحل مشكلة اللاجئين على حسابهما. فقد شاهدت في الأشهر القليلة الماضية إشارات في الصحف إلى عدة اقتراحات رسمية وقرارات قدمت في الكونغرس الأميركي، تطالب بوجوب فتح أبواب فلسطين أمام اليهود، أو بوجوب إغلاق أبواب أميركا في وجه اللاجئين. وإلى أن يقتنع العرب بأن بريطانيا العظمى والولايات المتحدة فعلتا كل ما تستطيعان لحل مشكلة اللاجئين على حسابهما، فإنهم يرون أن على الحكومتين البريطانية والأميركية الكف عن حث العرب، بل إكراههم على حل المشكلة، أو على الأقل أن يفعلوا ذلك مصحوباً بأعمق مشاعر الذنب والحياء الممكنة.

كما أن من المستحيل - من المستحيل لسوء الحظ - النظر في مسألة الهجرة على أسس إنسانية أو أي أسس أخرى فحسب. فمسألة الهجرة إلى فلسطين يجب النظر إليها في إطارها السياسي العام. ويجب التذكر دائماً أن الصهيونيين لا يصبون إلى حل مشكلة اللاجئين من أجل اللاجئين أنفسهم، وإنما لتأمين الهيمنة السياسية على فلسطين، وأن مطالبتهم بالهجرة ما هي إلا خطوة نحو السيطرة على فلسطين. لذا من الضروري أولاً إقناعهم بأنهم لن يتمكنوا من تحقيق هدفهم عن طريق الضغط أو أية وسيلة أخرى. فمنح حق الهجرة الآن، إذا كان مبرراً، سيسجعهم على طلب المزيد، من دون أن يرضيهم على الإطلاق.

ويمكن للمرء أن يشير إلى أن هذا الحل المقترح ليس حلاً نهائياً؛ فهو يترك الباب مشرعاً أمام الاحتجاجات والضغط، وأمام مزيد من اللجان والتقارير، وأمام سلسلة لا تنتهي من التغييرات في السياسة. ويمكن أن أذكر لكم ما حدث في سنة 1939 عند صدور الكتاب الأبيض، وهو الكتاب الذي تحدث عن وجوب إقامة حكم ذاتي بعد خمسة أعوام، لكن مع وجوب استقدام 75.000 مهاجر في هذه الفترة الفاصلة. ومضت الأعوام الخمسة، وتبعها المزيد، واستقدم 75.000 مهاجر وما يزيد، ولم يصبح البلد أقرب إلى الحكم الذاتي مما كان عليه في ذلك الوقت. وربما يطلب من العرب الآن قبول مزيد من المهاجرين، ويتم التعهد أيضاً بمنح الحكم الذاتي في نهاية المطاف، ومن يدري ما إذا كان سيطلب منهم قبول المزيد بعد مضي خمسة أعوام أخرى، وأين سينتهي ذلك؟

أكرر ثانية أن هذا الحل المقترح لن يحافظ حتى على الوضع الراهن. إذ لا يكفي في فلسطين ألا تفعل شيئاً كي تحافظ على الوضع الراهن. فالموقف يزداد سوءاً كل يوم؛ ويتفاقم التوتر كل يوم؛ وتزداد الفجوة اتساعاً بين الحكام والمحكومين كل يوم. لقد تفوض الأساس الخلقى للحكومة، وذلك يوهن عزيمة الحكام والمحكومين على السواء، ويضعف روحهم المعنوية.

ربما يمكن تقديم حجتين لمصلحة هذا النوع من المقترحات التي أتعامل معها الآن. وقد تكون الأولى أن هذه المقترحات تحل المشكلة على المدى القصير على الأقل، إذا لم تحلها على المدى الطويل. إنها تساعد في إخلاء المخيمات في أوروبا، وتسترضي الإرهاب اليهودي. إنها، كما يزعم، لن تثير ردات فعل فورية وعنيفة في أوساط العرب، وهو ما سيمكن الحكومتين البريطانية والأميركية من التفكير في شيء آخر في الأشهر القليلة المقبلة.

إن هذه الحجة قصيرة النظر، حتى لو صحت هذه الفرضيات، إذ إنها ستولد مشكلة دائمة من أجل مهلة موقته. لكن هذه الفرضيات غير صحيحة. فلا شك في أن أشخاصاً أكثر قرباً مني إلى الرأي العام العربي حذروكم من خطورة الاعتقاد أن سكون وهدوء الشعب العربي القائمين حالياً في فلسطين وخارجها سيستمران. فكل يوم يقربنا أكثر من الانفجار. ولا أعرف الشكل الذي سيتخذه. ربما يتخذ الشكل الواضح للثورة في فلسطين أو لا يتخذه، لكن لا

بد من توقع حدوث ضرب من ضروب رداد الفعل العنيفة في بعض أنحاء العالم العربي على السعي لمواصلته السياسة الصهيونية في فلسطين.

أمّا الحجة الثانية التي يمكن استخدامها لمصلحة مثل هذه المقترحات فتستند إلى الشهادة التي قدمها الدكتور نوتشتاين في أميركا. وأعتقد أن الدكتور نوتشتاين أفاد في شهادته أن الزيادة الطبيعية للسكان العرب تفوق كثيراً الزيادة الطبيعية للسكان اليهود، بحيث لا يمكن أن يصبح اليهود أغلبية في فلسطين، أو أن يحتفظوا بهذه الأغلبية إذا ما حققوا مصادفة. وما يجب فعله هو اجتياز الأعوام القليلة المقبلة وستجد المشكلة حلاً لها من تلقاء ذاتها، إذ سيتضح أن اليهود لا يمكن البتة أن يصبحوا الأغلبية. لذا فإن المخاوف العربية غير مبررة وستزول في نهاية المطاف. كما أن الآمال اليهودية لا أساس لها، وسيتم التخلي عنها في النهاية. هناك اعتراضات كثيرة على هذه الحجة. ولا أحدث عن الأساس المستند إلى الوقائع لأنني لا أملك الأهلية للحكم عليه، لكن يمكن للمرء الإشارة إلى أن هناك أكثر من طريق لتحقيق الأغلبية. ولا بد من أن يتذكر العرب أن مسؤولين صهيونيين تحدثوا بجد في الأعوام القليلة الماضية عن إجلاء السكان العرب، أو قسم منهم، إلى أنحاء أخرى من العالم العربي. ربما تكون الوكالة اليهودية أو الهيئات المسؤولة الأخرى قد تبرأت من تصريحاتهم، لكن الاحتمال قائم مع ذلك، ومن المحتم على العرب أن يأخذوها على محمل الجد. ويجب أيضاً التشديد على أن ما يريده الصهيونيون هو دولة، هيمنة سياسية، ولذلك فإنهم مستعدون لفعل أي شيء للحصول عليها. وكل ما سوى ذلك استراتيجياً سياسية. هكذا استخدموا في الماضي القدرة الاستيعابية الاقتصادية من أجل الحصول على الهجرة، وهكذا سيستخدمون حجة الديمقراطية إن أمكنهم ذلك. إذا كان في وسعهم الحصول على دولة عن طريق تحقيق الأغلبية، فذلك قد يكون أبسط، وربما يمكنهم من تبرير عملهم أمام الرأي العام البريطاني والأميركي. لكن إذا لم يكن في وسعهم الحصول على دولة وعلى الهيمنة السياسية عن طريق تحقيق الأغلبية، فسيحاولون الحصول عليها بطريقة أخرى: إما عن طريق العنف، وإما بتأمين هيمنة مصطنعة مدعومة من الخارج.

ربما تكون هذه الاعتراضات على الحل البديلة المتعددة مقبولة. لكن تجدر الإشارة إلى إمكان تقديم اعتراضات مماثلة أيضاً على المقترحات العربية. وأولها أنه إذا قبلت بريطانيا العظمى والولايات المتحدة المقترحات العربية، فيعني ذلك في الواقع الاعتراف بواحد من موقفين متطرفين. وقد يُزعم أن ذلك سيلحق الظلم باليهود، ولن يحظى بقبول الرأي العام البريطاني والأميركي. غير أن المقترحات العربية ليست متطرفة في الواقع وإنما هي حل وسط. فمنذ 25 عاماً والعرب يحتجون بشدة على محاولة فرض الهجرة اليهودية عليهم. وقد فرضت الهجرة عليهم رغماً عنهم ومن دون موافقتهم. وما هم الآن، على لسان قادتهم المسؤولين، يعلنون ثانياً وثالثاً رغبتهم في قبول اليهود الذين دخلوا فلسطين بطريقة قانونية وحصلوا على الجنسية الفلسطينية بطريقة قانونية كأعضاء كاملين العضوية في الوحدة السياسية التي يرغبون في إقامتها. وهم يعلنون رغبتهم في الدخول في شراكة تامة مع زملائهم المواطنين اليهود في فلسطين لتجربة الاختبار الخطر لتعايش الشعب ذي الأعراق والمثل المتباينة، بعضه مع بعض. ويجب عدم التقليل من سخاء هذا العرض. وإذا لم يكن هذا حلاً وسطاً، فما هو الحل الوسط؟

ثانياً، قد يقال: ما الذي يمكن أن ينتظره اليهود تحت الحكم العربي في دولة فلسطينية تتمتع بحكم ذاتي وذي طابع عربي؟ ويكفي للرد على ذلك الإشارة إلى محاضر وقائع مؤتمر سنة 1939 - وأعتقد أنها بين أيديكم حالياً - عندما أوضح جمال أفندي الحسيني، كمتحدث باسم الوفد العربي، أن ما يمكن أن ينتظره اليهود هو الحقوق المدنية والسياسية الكاملة، والسيطرة على شؤونهم الطائفية، والاستقلالية البلدية في مناطق تجمعهم الرئيسية، واستخدام العبرية كلغة رسمية إضافية في تلك المناطق، وحصّة كافية في الإدارة. وما هو واضح تماماً من ذلك أن لا مجال لأن يكون اليهود خاضعين للحكم العربي بالمعنى السيئ المتمثل في إجبارهم على العيش في الغيتو، أو عزلهم عن التيار السائد لحياة المجتمع، وتحاشيهم دائماً، وقمعهم أحياناً. إن العرب لا يعرضون وضعيّة الغيتو السيئة الصيت، وإنما العضوية في المجتمع الفلسطيني. وإذا كان لذلك المجتمع طابع عربي، وإذا كانت فلسطين دولة عربية، فلا يعود ذلك إلى التحيز العرقي أو التعصب، وإنما إلى حقيقتين لا مفر منهما: الأولى أن فلسطين تضم سكاناً أصليين عرباً، والثانية أن فلسطين جزء لا يتجزأ من العالم العربي بحكم الجغرافيا والتاريخ.

ربما يُردّ على ذلك بأن الشروط التي يمكن أن يعرضها العرب لن تكون تعويضاً كافياً للتخلي عن فكرة إقامة دولة يهودية. فقد يقال إن غاية الصهيونية بأكملها هي وجوب تواجد اليهود في فلسطين كحق لا كمنّة، وإن ذلك مستحيل ما داموا أقلية، وما لم تكن لهم دولة. لكن إقامة التناقض بين الحق والمنّة لا معنى لها. فالتناقض

الحقيقي هو بين حسن النية والقوة: بين ما إذا كان اليهود يرغبون في العيش في فلسطين مع توفر حسن النية لدى العرب تجاههم، وبين ما إذا كانوا يرغبون في الاعتماد على القوة، قوتهم أو قوة غيرهم. إن ما يطلبه العرب ليس أن يعتمد اليهود على حسن النية بالمعنى السيئ، وإنما أن يدركوا حاجتهم إلى حسن النية تجاههم [من جانب العرب]. ولا يشكل الإقرار باعتماد اليهود على العلاقات العادية الجيدة بالعرب إذلالاً لهم. بالإضافة إلى ذلك، لا ريب في أن اليهود المقيمين بفلسطين يحتاجون إلى حسن النية من جانب العرب. وحتى لو كان وجودهم هنا حقاً لهم فإن هذا لن يبدل على الإطلاق في هذه الحقيقة الجوهرية.

يتخذ الاعتراض الثالث والأكثر شمولاً على المقترحات العربية شكل سؤال. فقد يقال إن المقترحات العربية جيدة كلها من حيث المبدأ، لكن هل يمكن تنفيذها في الواقع بغير القوة؟ وهل يقبل بها الصهيونيون؟ ألن يثوروا ضد محاولة حرمانهم من إمكان إقامة دولتهم اليهودية؟ وإذا ما ثاروا، ألن يكون من الصعب إخماد الثورة، بسبب المخاطر العسكرية التي ينطوي عليها ذلك، أو بسبب الاحتجاج الفوري من جانب الرأي العام البريطاني والرأي العام الأميركي اللذين ستضللهمما الدعاية الصهيونية ولا شك، إذ سيدفعان إلى الاعتقاد أن الإدارة العربية هي التي تستخدم أساليب القمع؟ الجواب واضح: ثمة خطر حقيقي، مثلما هناك خطر حقيقي ينطوي عليه أي حل لمشكلة فلسطين. وأعتقد أنكم سمعتم فعلاً أدلة من السلطات المعنية على طبيعته الدقيقة ومداه، لكن يمكن قول ما يلي بصورة مؤكدة: إنه أياً يكن الخطر القائم فسوف يزداد في المستقبل عما هو عليه اليوم، مثلما ازداد اليوم عما كان عليه قبل خمسة أو عشرة أعوام. ولن يؤدي الانتظار إلى كسب أي شيء، وإنما إلى خسارة الكثير. وإذا كان ثمة خطر من اندلاع العنف الآن، فسيكون وقوعه مؤكداً إذا انتظرت مدة أطول. وثمة بديل واحد: إما أن المنظمات المتطرفة في الجانب اليهودي تخدع الجميع، وفي هذه الحالة من الأفضل إيقاف خداعها قبل أن يتحول إلى واقع، وإما أنها لا تخدع، وعندئذ يستحسن أن تبت الأمور الآن لا بعد بضعة أعوام. وكلما مر يوم ازدادت الوكالة [اليهودية] والمنظمات التابعة لها قوة، واشتدت صعوبة زحزحتها عن موقفها. فالوكالة تعدّ للاستيلاء على السلطة في ظل حكم الانتداب، وبقبول طوعي من سلطاته. ولن يكون السلام في فلسطين ممكناً حتى تعلق أنياب هذه المنظمة الوحشية.

يمكن إضافة نقطة أخرى إلى ما تقدم. في اعتقادي أنه أياً تكن الاضطرابات الفورية التي قد تندلع، فإن على اليهود في فلسطين أن يدركوا عاجلاً أو آجلاً أنهم بحاجة إلى صداقة العرب، وسيحاولون أن يفوزوا بها، لكنهم لن يفعلوا ذلك البتة حتى يقتنعوا بعدم وجود بديل من العلاقات الجيدة بالعرب. وما لم يتضح نهائياً ما سيكون عليه وضع فلسطين، وما لم توجد حكومية وطنية، وما دام أمل الصهيونيين بإقامة دولة مستمراً، فإنهم سيرفضون اتخاذ الخطوات اللازمة لتوفر حسن النية من جانب العرب. إن التسوية النهائية للمشكلة بالطريقة الوحيدة التي يمكن تسويتها بها، عن طريق إنشاء حكومة وطنية، قد تثير العنف الفوري وقد لا تثيره، لكنها ستوجد حتماً الشرط الأول واللازم لنشوء تفاهم نهائي بين العرب واليهود. ويجدر التشديد على هذه النقطة لأنها توضح بجلاء أحد جوانب المشكلة المهمة. ثمة ميل ما في بريطانيا العظمى والولايات المتحدة إلى التحدث عن المشكلة بأنها نزاع بين عرقيين وقوميتين، وإلى تصوير الحكومتين البريطانية والأميركية بأنهما صانعتا سلام وحكمان نزيهان لا دخل لهما إطلاقاً في النزاع، وإنما يفصلان ما بين الخصمين ويحكمان بينهما بالعدل. وهذه النظرة غير صحيحة. ولن تتمكنوا أبداً من فهم المشكلة ما لم تدركوا أن بريطانيا العظمى والولايات المتحدة متورطتان فيها. فهما ليس أنهما لا حكمين فحسب، بل تؤديان دوراً أيضاً في المأساة. ولن تتم أي تسوية، أو أي تسوية نهائية، ما لم يدرك الصهيونيون أن لا أمل لهم البتة بالحصول في لندن وواشنطن على ما ينكر عليهم في القدس.

أكتفي بهذا القدر من الحلول المتنوعة للمشكلة والاعتراضات المتعددة عليها.

في الختام، أود التشديد على ما يجب أن يكون ماثلاً في عقولنا: إن هذه المشكلة ليست سياسية أو اقتصادية فقط كي يفصل فيها بالمعايير السياسية أو الاقتصادية، بل هي مسألة خلقية في نهاية المطاف ولا مفر من ذلك. فالمسألة تنطوي على الحق والعدل. والأهم من ذلك أن ما يتم عمله في فلسطين، أو لا يتم عمله، سيؤثر بعمق في نظام العلاقات الخلقية بين العرب واليهود والعالم الغربي.

أولاً، العلاقة بين العرب واليهود. فما من صهيوني نزيه يستطيع أن ينكر أن اليهود تلقوا معاملة جيدة على مدى التاريخ في العالم العربي. فقد وجدوا هنا ملجأ لهم عندما طردوا من إسبانيا - ولم يكن ملجأ ممنوحاً لغرباء، وإنما أصبحوا جزءاً من المجتمع العربي العام، وأصبحت العربية لغتهم. ولا يود أي عربي أن يدمر العلاقات الجيدة التي طالما كانت قائمة بين العرب واليهود إذا كان اليهود لا يزالون مهتمين بقبولها. وإذا كان يوجد توتر في أنحاء

متعددة من العالم العربي، وإذا لم تكن العلاقات جيدة كما كانت أو مثلما نريدها جميعاً، فإن ذلك بأكمله إنما يرجع إلى الصهيونية السياسية.

ثانياً، العلاقات بين اليهود وغير اليهود. وهنا أود، إذا سمحتم لي، أن أتحدث برهة لا كعضو في المكتب العربي، وإنما كشخص تربى على التراث المسيحي الأوروبي، ويشعر بعمق وبشكل شخصي بالذنب وبمعاناة اليهود، ولن يفعل أي شيء في العالم لينكأ جروح شعب معذب. وبصرف النظر عن الاعتراضات العربية، فإنني لست مقتنعاً بأن الصهيونية هي الحل للمشكلة اليهودية، أو أن إقامة دولة يهودية في فلسطين ستحسن العلاقات بين اليهود وغير اليهود. وقد عرضت عليكم آرائي بشأن هذه النقطة في مذكرة بعنوان "هل الصهيونية هي الحل للمشكلة اليهودية؟" وأعتقد أنها موجودة بين أيديكم، ولا أنوي الخوض فيها بالتفصيل. لكنني أود أن أشير إلى تساؤلين كانا يدوران في خلدي. الأول: ألا تنطوي الصهيونية في الواقع على يأس من أوروبا والديمقراطية الأوروبية؛ أوليست هي إغراضاً عن أوروبا وكل ما تعنيه؛ أوليست هي اعترافاً بأن أوروبا فشلت وأن الديمقراطية الأوروبية لا تعدو كونها تظاهراً وتصنعاً، وأن اليهود لا يمكنهم العيش بتسامح وعلاقات جيدة بأوروبا؛ والتساؤل الثاني: حتى لو أنشئت دولة يهودية في فلسطين، هل سيصبح اليهود أمة عادية مثل سائر الأمم؟ لا أعتقد أن تباين اليهود يرجع ببساطة إلى مزيج من قضايا سياسية واقتصادية واجتماعية، بل أعتقد أنه أعمق جداً من ذلك، ولا يمكن أن يفسر في النهاية إلا بمصطلحات لاهوتية أو ماورائية. ويبدو لي أنه إذا عاد الصهيونيون إلى فلسطين وحققوا حلمهم بإقامة دولة يهودية، فإن تباينهم وكل ما يثيره ذلك من مشكلات لأنفسهم وللآخرين سيتغير شكله، وربما ليس إلى الأفضل.

أخيراً، العلاقات بين العرب والغرب. هنا أيضاً تم شرح آرائي بالنسبة إلى هذا الموضوع بشكل كامل في كثير من الشهادات المكتوبة، ولا حاجة بي إلى تفصيلها أمامكم. لكن يبدو من الواضح لي أن مهمة العرب الرئيسية اليوم هي التكيف إزاء الحضارة الغربية والعالم الغربي الجديد الذي أخذ يتكون. كما يواجه العرب اليوم خياراً بين مسارين: إما أن يقبلوا على الغرب والعالم بانفتاح وتقبل، ويحاولوا أن يأخذوا من الغرب أفضل القيم في تراثه وأعمقها ويمزجوها بما يوجد لديهم، في محاولة لإنشاء علاقة تقوم على التسامح والثقة بينهم وبين الأمم الغربية التي يتصلون بها، ومحاولة ولوج المجتمع العالمي الجديد على مستوى من المساواة وبروح من التعاون، وإما الابتعاد عن الغرب والعالم، في عزلة روحية وكراهية، وعدم أخذ شيء من العالم الخارجي باستثناء الوسائل المادية التي يقاثلونه بها.

أعتقد أن المسار الأول هو المسار الذي على العرب اتباعه، والذي يريد القادة المسؤولون بينهم اتباعه. مع ذلك فإن الموقف الذي سيتخذه العرب من الغرب لا يعود بأكمله إلى العرب، وإنما يتوقف إلى حد كبير على الموقف الذي يتخذه الغرب منهم. وهنا تأتي مسألة الصهيونية. لقد أصبحت الصهيونية بالنسبة إلى العرب اختباراً للنيات الغربية، وما دامت الشكوى من الصهيونية التي لا تحتمل مستمرة فسيتعذر على العرب إقامة علاقة تستند إلى التسامح والاحترام والثقة والتعاون مع العالم، والعيش في سلام مع أنفسهم ومع جيرانهم. وسيتعذر أيضاً إنشاء تلك الأمة العربية - التقدمية والهادئة والراضية والمستقرة - التي نأمل بها جميعاً ونحاول إنجاحها. ■

(\*) المصدر: أرشيف مؤسسة الدراسات الفلسطينية، "المرافعات العامة أمام لجنة التحقيق الأنكلوأميركية، القدس

(فلسطين)، 25 آذار/مارس 1946، ص 131 - 145.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)